مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٢٩ يناير ٢٠٠٨

حصار غزة: الجريمة والتداعيات

د. أحمد يوسف أحمد

بدأت إسرائيل جريمتها ضد الشعب الفلسطيني منذ نشأتها في ١٩٤٨ مواصلة بذلك ما كانت الحركة الصهيونية قد اضطلعت به منذ بداية القرن الماضي. احتلت الأرض وشردت الشعب ودمرت المدن والقرى، لذلك فإن جريمتها في قطاع غزة ليست بالجديدة، بل وليست بأبشع جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، لكن الحال الآن لم يعد كما كان عليه في النصف الأول من القرن العشرين. بلور الشعب الفلسطيني حركة تحرر وطني صمدت حتى الآن في وجه القوة الصهيونية الغاشمة، واستقلت الدول العربية وأصبحت حكوماتها مطالبة بأن تفعل شيئاً -أو على الأقل تقول شيئاً- إزاء ما ترتكبه إسرائيل من جرائم، وتطورت ثورة الاتصالات إلى الحد الذي أصبح فيه كل مواطن عربي يعيش وقائع الحصار وكأنه داخله، وينفطر حزناً وغضباً وهو يتابع الموجات الأولى من ضحايا الحصار من المرضى خاصة الأطفال والشيوخ والنساء وكأنهم أقرب الناس إليه.

لذلك لم يكن ممكناً أن تمر جريمة الحصار كما مرت جريمة النشأة الأولى في ١٩٤٨ وغيرها من الجرائم، ولم يكن ممكناً كذلك أن تكون ردود الأفعال إزاءها نمطية، ولذلك بدت المواقف الخشبية من الحصار التي توزع الاتهامات حول مسؤوليته على طرفي الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني فاقدة المنطق، فالأصل أن هناك احتلالاً تجب مقاومته وأنه حتى ولو كان إطلاق صواريخ المقاومة على إسرائيل عملاً عبثياً وشائناً فإن المسؤول عنه هو الاحتلال الذي يرفض تقديم أدنى تنازل للشعب الفلسطيني.

تمخض الحصار أيضاً عن دلالات لا يمكن أن يخطئها العقل، وأولى هذه الدلالات هي أن مواقف معظم القوى الدولية المؤثرة منه ما زالت كما كانت إزاء جرائم إسرائيل الأولى: إما التواطؤ أو الصمت أو على أحسن الفروض الاستنكار والإدانة اللفظيان دون أدنى عمل مؤثر يردع المجرم عن الاستمرار في جريمته. وهكذا تثابر هذه القوى بدأب على سياسة المعايير المزدوجة، فالإدارة الأميركية -على سبيل المثال- تحاول أن تعاقب الحكم في مصر باستخدام ورقة المساعدات بسبب ما تراه تقصيراً منها في مجال حقوق الإنسان فيما تعتبر جريمة إسرائيل في غزة عملاً من أعمال الدفاع عن النفس.

ثمة دلالة ثانية بديهية لجريمة الحصار تتعلق بعملية التسوية المزعومة التي جندت للشهادة على ميلادها الجديد في أنابوليس عشرات الدول التي لم يشهد ممثلوها أي شيء جديد فيما جرى، وتكفل رئيس حكومة إسرائيل بتبديد أي وهْم بخصوص التزام بلاده بالقرارات فارغة المضمون التي تمخض عنها أنابوليس، ثم لحقه جورج بوش في زيارته الأخيرة للمنطقة بتأكيد كل ما من شأنه أن ينسف الأمل في تسوية متوازنة -ناهيك عن أن تكون عادلة- بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ثم جاء الحصار تالياً لزيارته ليكشف عن حقيقة الدعم الذي قدمته الإدارة الأميركية لإسرائيل، ويظهر لنا "جدارة الفرصة التاريخية" التي صدعوا رؤوسنا بها بخصوص أنابوليس ومآلها.

لا يقل أهمية عما سبق تداعيات الحصار على منطقة الحدود الفلسطينية- المصرية. كانت السياسة المصرية الرسمية قد خرقت الحصار قبل استفحاله بسماحها بعودة الحجاج الفلسطينيين عبر معبر رفح على رغم رفض إسرائيل، وعندما وقع الحصار زادت الضغوط الشعبية المصرية في اتجاه القيام بعمل ما ينقذ أهل غزة مما هم فيه، ثم وقع الاقتحام الفلسطيني للحدود، وقد قدرت حينها أن ما حدث لا يمكن أن يخرج عن أحد احتمالين: إما أن يكون الاختراق قد حدث بتنسيق مسبق مع الحكومة المصرية لدرء الحرج عنها بشأن ما يمكن أن تتهم به من خرق معاهدات واتفاقيات وبروتوكولات واستبعدت هذا الاحتمال، لأن إخراج مشهد الاقتحام في هذه الحالة يسيء للسلطات المصرية كثيراً بمعنى أنه يظهرها عاجزة عن حماية

حدودها حتى من ضغوط شعبية بسبب ما هي مكبلة به من قيود في معاهدة السلام مع إسرائيل. وإما أن تكون السياسة المصرية إزاء ما وقع من اختراق قد تصرفت في هذه الأزمة على نحو رشيد، وذلك أنه كان من رابع المستحيلات إنسانياً وسياسياً أن تطلق قوات الأمن المصرية رصاصاً على أبناء فلسطين، فتساوي نفسها مع القوات الإسرائيلية، فيبدو الحصار إذن عملاً مصرياً- إسرائيلياً مشتركاً. ويبدو أن هذا الاحتمال الثاني هو الأرجح بدليل المحاولات المصرية اللاحقة لضبط الحدود وإحكام السيطرة على منطقتها.

والحق أن تداعيات الحصار الإسرائيلي لغزة على منطقة الحدود المصرية- الفلسطينية تحتاج كثيراً من إمعان النظر، فلا يمكن لمصر أن تقف موقف المتفرج من جريمة حرب بشعة ترتكب بحق قرابة مليونين من الفلسطينيين يسكنون القطاع، ناهيك عن أن القطاع كان مسؤولية إدارة مصرية حتى عدوان ١٩٦٧، ولكنها لا يمكن ثانياً أن تقبل الطريقة التي تم بها اقتحام حدودها لأن هذا ببساطة يمس أمنها إلى أبعد الحدود. فكما أن مئات الألوف التي تدفقت إلى مصر بعد تحطيم الحدود كانت تضم تجاراً جشعين على سبيل المثال، فإنها يمكن أن تضم أيضاً عناصر تهدد الأمن المصري لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية أصلاً وأساساً.

ولقد صرح وزير الخارجية المصري أن ثمة حاجة لنظام جديد لمنطقة الحدود بين مصر وفلسطين، وأتصور أن ثمة نقلة نوعية مطلوبة هنا في السياسة المصرية تبدأ برفض الممارسات الإسرائيلية تجاه غزة وأهلها. وكان من الواجب في تقديري أن تدخل المساعدات المصرية الرسمية والأهلية عبر منفذ رفح غذاءً ووقوداً ودواءً وبعثات طبية بغض النظر عن أية اعتبارات قانونية بالية، فقد أدى التمسك بهذه الاعتبارات إلى هذا المساس -الذي لا أحب أن أصفه بسبب ما يحيط به من ملابسات- بأمن مصر، وكان من شأن هذه السياسة أن تمنع هذا التدفق الذي تم في جوهره لأسباب مفهومة للغاية وهي الحفاظ على الحياة، وبعد ذلك كان بمقدور الإدارة المصرية ببساطة أن تنظم عملية عبور الداخلين والخارجين عبر منفذ رفح لأنه في هذه الحالة سيكون عبوراً عادياً وليس تدفقاً هائلاً لجماهير شعبية محرومة حتى من الغذاء.

من ناحية أخرى فإن ثمة بعداً آخر للنقلة النوعية المطلوبة في السياسة المصرية يتمثل في أنه آن الأوان لوضع مطلب تغيير بنود معاهدة "السلام" مع إسرائيل المتعلقة بانتشار القوات المصرية في منطقة الحدود وتسليحها موضع الجد لأن التطورات الأخيرة أثبتت عدم كفاية الترتيبات المتضمنة في المعاهدة للحفاظ على أمن مصر. ويجب أن يكون واضحاً أن مصر تطالب بحقها في حماية أمنها ليس في مواجهة الشعب الفلسطيني، وإنما إزاء قوة أثبتت أنها لا تتورع عن فعل أي شيء.

وأخيراً فإن البعد الثالث للنقلة النوعية المطلوبة في السياسة المصرية هو ما دعا إليه الرئيس مبارك بالفعل من حوار ضروري بين "فتح" و"حماس" على أن تكون هناك وساطة حقيقية تقوم بها مصر بكل ما لديها من خبرات سياسية وقانونية وأمنية، تركز فيها على القضايا الكبرى للنضال الفلسطيني، وليس على التفاصيل الصغيرة لما وقع في يونيو ٢٠٠٧. فاستراتيجية هذا النضال -بل كل أوضاعنا- في حاجة إلى إعادة نظر، فهل من جَسور يحاول وضع اللبنة الأولى في مراجعة هذه الأوضاع؟